حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

تقرير جلسة

هوية الاقتصاد السوري

كانت جلسة الأربعاء السوري هذا الأسبوع مختلفة عما سبقها من جلسات الأربعاء السابقة، لأن موضوعها بحاجة لتركيز أكبر وبحاجة لوقت أكثر، لذا كانت أقرب لمجموعة تركيز أكثر من كونها جلسة عامة. وكان محور الجلسة هو هوية الاقتصاد السوري في المرحلة الراهنة، حيث كان هناك حديث في الفترة الماضية عن فكرة الهوية، هذا الأمر الذي يتم البحث فيه دائما في فترات ما بعد الأزمات، وهذا ما ينسحب على الاقتصاد. وهو سؤال مطروح.

نحن امام ثلاث أسئلة أساسية :

- هوية الاقتصاد:

هل هناك ما يمكن تسميته اليوم بهوية الاقتصاد، هل الفكرة صحيحة أم خاطئة؟ وهل يمكن الحديث في هذا العالم المفتوح الذي لم يعد فيه اقتصاد مغلق عن هوية واحدة لاقتصاد الدولة اليوم؟ والآن وقد أصبحت حتى الدول الاشتراكية تستخدم الاقتصاد الليبرالي أحياناً، وبالتالي لم يعد الأمر إيديولوجياً وإنما نجد سمات للاقتصادات المختلفة؟

- القوى والحوامل المجتمعية:

وبالنظر الى الاقتصاد في المشهد التاريخي السوري الحديث، ومعايرة الاقتصاد من حيث القوى المجتمعية التي تتصارع مع السلطات المختلفة على ما يناسبها من الأشكال الاقتصادية، نجد أن الاقتصاد أساس السياسة خصوصا اذا اخذنا بالاعتبار الأفكار السياسية للكتل الاجتماعية المختلفة في سوريا التي كانت أشكالها العامة ليبرالي قومي يساري إسلامي محافظ، فماهي الكتل المجتمعية الموجودة اليوم وماهي مصالحها الاقتصادية وهل يمكن أن تشكل حوامل سياسية للأفكار الاقتصادية،خصوصا في ظل الحديث عن التشاركية مع القطاع الخاص؟ وإذا أردنا دراسة أدوات اقتصادية جديدة والتفكير بما تحتاجه سوريا ما بعد الحرب، هل يمكننا ذلك دون التفكير بالأبعاد الاجتماعية؟

- المقاربات التنموية:

وإذا كنا لا نتحدث عن فكر إيديولوجي اقتصادي بل عن تنويعة اقتصادية، إذاً ما هي المقاربات التنموية الأساسية للاقتصاد بعد الحرب، في بلد مثل سوريا لديه مشكلة موارد وحرب ودمار وهجرة أدمغة، وهل ممكن أن تؤخذ هذه المقاربات التنموية بعيداً عن البعد الاجتماعي والبعد السياسي العام؟

وكانت أهم الأفكار التي طرحت في الجلسة هي التالية:

- حتى اللحظة ليس هناك ملامسة لأشكال اقتصادية جديدة في العالم، وعلى ضوء حالة الهلام التي يمشي فيها العالم كي يحدد العلاقات السياسية على قواعد اقتصادية فيما بين الدول الكبرى، فملامسة هوية اقتصادية مباشرة لسوريا هي إشكالية فعلاً، وهل هناك أصلا حوامل اجتماعية أو بنى اقتصادية لدينا؟
- نحن في حرب طاحنة استنزفت كماً هائلاً من الموارد السورية، هناك دراسة في عام 2000 على 47 نزاع مسلح في العالم، حاولت تلمّس القواسم المشتركة في هذه النزاعات، وقد وجدت ما لا يجب أن يكون في الهوية الاقتصادية وليس ما يجب أن تكون عليه، وجدت :

– أن أي بلد فيه مساحة كبيرة وبنية مجتمعة مؤسسة على حالة قبلية إثنية، هناك احتمال أن ينشب فيه صراع مسلح كل دورة زمنية (25 عام تقريباً)،

– وأن كل بلد يعتمد اقتصاده على الزراعة التقليدية لديه احتمال نشوب صراع مسلح بين 15 % و 20% كل دورة،

– وأيضاً أن كل بلد لديه من الناتج القومي يصدر بحدود 20 % و25% من ناتجه الذي يأتي فقط من موارد طبيعية يملك نسبة 15% احتمال نشوب نزاع مسلح، ا

– لأمر الرابع الذي يقاطع كل هذه الأفكار، هو أن البنية التعليمية التربوية لهكذا مجتمعات عندما تكون ضعيفة وغير منسجمة مع مصير المستقبل، أي عدم التوطين وعدم خلق علاقة بين التعليم وسوق العمل، تخلق بيئة قابلة لنشوب نزاعات خطيرة وغير مسلحة.

- إذاً ما الذي لا يجب أن تكون عليه الهوية الاقتصادية السورية، مثلاً ألا يكون الاقتصاد السوري معتمداً على أشياء محددة أو ألا يكون ريعي وعامل المضاربة فيه كبير، يمكن أن يصبح المواطن ثرياً إذا كانت القواعد الاقتصادية مبنية على أسس مرتبطة بعالم المعرفة في الصناعة أو الزراعة.

- يجب أن تكون الصناعة عامل أساسي في تطور الزراعة، بغض النظر عن العامل الخارجي في الحرب السورية، من المهم أن نعمل على العوامل الداخلية، لأنه من الخطير أن تبقى هذه العوامل في بنية الاقتصاد السوري والمجتمع السوري لأن الاقتصاد محرك رئيسي وهو قلب الحراك المجتمعي خاصة وأن لدينا مجتمع نشط وخلاق خاصة في المدن، والدليل أن السوريون لا ينجحون في الداخل كما ينجحون في الخارج.
- الاقتصاد السوري في أساسه اقتصاد مهني، في المدن الكبيرة هناك احتكارات للمهن والخبرات التي لديهم وبالتالي يعيشون في مستوى اقتصادي أعلى من غيرهم، لكن بعد انتهاء الحكم العثماني مر الاقتصاد في مرحلة تطوير تقني ومعرفي وكان هناك حركة تنور وبداية مجتمع مدني، ومع دخول نوع من التشارك الاقتصادي مع الغرب، دخل عامل تطوير مهني حديث وجامعات حديثة، علماً ان في عام 1904 كان أغلب التعليم تبشيري واستشراقي وباقي التعليم كان في الكتاتيب، في هذا الوقت كانت المهن تشكل أرضية كبيرة للعمل، كان لدينا ورش صغيرة وكبيرة ومعامل، وحسب التقرير الوطني للتنمية كانت الزراعة تشكل 20% من الاقتصاد، وفي الأربعينات والخمسينات بعد موجة التحديثات أصبح الاقتصاد السوري قادر على الإنتاج وكان لديه الآلات والقدرة على التصدير، في الخمسينات بدأ صراع اقتصادي بين فئات مجتمعية مختلفة، لأن فئات معينة أخذت سيطرة أكبر على الوكالات والنسيج والخيوط، في العهد الوطني اكتملت سيطرة البنية التجارية المرتبطة بالغرب ودخلت في صراع بين اليسار واليمين على مشاريع سياسية مختلفة وموضوع احتكار الصناعة الوطنية أثر على التنافسية حتى قامت الوحدة التي أدخلت بنى سياسية غير ناضجة إلى مجتمعنا.
- لم تكن سوريا مستعدة للتأميم الواسع الذي حدث في عهد الوحدة، ومع ثورة البعث ومع وجود الدولة المركزية والتخطيط المركزي والخطط الخمسية تحسنت البنية التحتية وازداد حجم القطاع الوظيفي وتوسعت المدن، فأصبح هناك سوق داخلي وعربي يستقبل المنتجات السورية ولكن تعرض القطاع الصناعي لإضعاف التمويل بتأميم المصارف وخروج نخب صناعية ونخب مصرفية إلى لبنان والأردن نقلت أموالها وخبراتها إلى الخارج، كما أدى التأميم إلى ضعف التحديث الزراعي والخبرات بينما حسن الواقع الاجتماعي لبعض الفئات وخلق طبقة وظيفية في المدن وأحزمة فقر حول المدن بالتدريج. لكن كان هناك تحسن شامل في الحالة الاقتصادية، سوريا تعرضت لنوع من المحاربة الاقتصادية الواسعة في الستينات وفي السبعينات حصلت فورة النفط التي جلبت أموالاً لسوريا منها ما أفسد الصناعة

ومنها طورها بدرجة كبيرة، الصعوبات الاقتصادية في الثمانينات أعادتنا أشواط بسبب منع الاستيراد والتقشف مما أضعف الصناعة ولكن كان هناك حركة اعتماد على الذات طورت المهن سريعاً.

- في آخر الثمانينات أعادت الدولة فتح علاقاتها مع القطاع الخاص لأنها كانت بحاجة إليه والآن تقريباً نفس الظروف، حصار وحرب وقلة موارد. لكن وقتها كان القطاع الخاص له بنية اجتماعية هي البرجوازية التقليدية واليوم هناك نوع آخر من القطاع الخاص.
- في الثمانينات بعد الانكفاء الاقتصادي ووقف الاستيراد وانتشار التهريب وتحول نوع الاقتصاد المركزي المخطط، كانت النافذة هي استثارة القطاع الخاص ولهذا كان قانون الاستثمار رقم 10 الذي ركز على أشياء خدمية، المساعدات الخليجية ساعدت أيضاً في تحريك الاقتصاد، والبرجوازية دخلت باستثمارات بسيطة من خلال قانون الاستثمار رقم (10) لكن لم يكن له قيمة مضافة لأنه لم يكن يصدر استثماراته ولم تكن منتجاته ذات جودة عالية. انتشرت حينها البضائع السورية في أوروبا الشرقية بدرجة كبيرة.
- بعد عام 2000 كان هناك إرادة للتحديث والشراكة مع أوروبا ورفع الرواتب واقتصاد سوق اجتماعي، أي صرنا نفكر بشكل جديد، هل نعود إلى الاقتصاد المركزي ام ندعم المواد، تحالف الرأس المال الرمادي والأسود مع رأس المال العسكري والسياسي والسلطوي وأنشأ نوعاً ما فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي التي لم تعمل على شبكات ضمان اجتماعي ولا على البطالة، وإنما عملت على تطوير اقتصاد المصارف وتحديث السلع والاتصالات وغيرها، وحصل نوع من الانفتاح الاقتصادي الذي رفع قيمة الاقتصاد بدرجة كبيرة ولكن كان النمو بين 5 % و 7 %، بينما زادت نسبة الفقر في أحزمة الفقر، وحصل جفاف وهجرة داخلية.
- الاقتصاد السوري ليس رأسمالي ولا مركزي، وإنما خليط، ساهمت الدولة في إنتاج بنية تحتية للاقتصاد وهي طبقة وظيفية اقتصادية.
- هل يمكن القول أننا مررنا بدورتين اقتصاديتين متشابهتين والآن نحن على أبواب الثالثة؟ أي أواخر الثمانينات، وعام 2005، من حيث التحالف مع القطاع الخاص، عدم وجود نمو، وضعف الموارد، والبعد الثاني هو الحصار والحاجة للمعونات الخليجية في الدورتين ، فهل نحن أمام دورة ثالثة؟
- أن يكون الاقتصاد رأسمالي أو اشتراكي فهذا لا يحدد الهوية الاقتصادية، لكن يمكن أن يكون اقتصاد اشتراكي أو رأسمالي تابع، الهوية لها أكثر من منسوب، لدينا المنسوب الدولي، هناك دول تابعة اقتصادياً بعنى أنها تقوم بإنتاج

المواد الأولية، لهذا سوريا دولة تابعة وتنطبق عليها كل مواصفات التبعية. والتبعية الاقتصادية تولد تبعيات أخرى بمعنى إمكانية الضبط والتحكم باتجاهات التطور، بما في ذلك السياسية، وبالتالي فالاقتصاد السوري رأسمالي تابع، ولم تمر ولا لحظة لم يكن فيها الاقتصاد السوري رأسمالياً، لأن الفكرة تتعلق بتوزيع القوى وعلاقات الإنتاج التي تحدد طبيعة الاقتصاد. ومن مواصفات الاقتصادات التابعة والرأسمالية هي خضوعها لعلاقات تبادل غير متكافئة، ليس فقط للسلع ولكن أيضاً للخبرات، فسوريا مثلاً صدرت 150 ألف طبيب خلال الخمسين سنة الماضية.

- منذ أواخر الستينات سوريا لديها مشكلة في اتجاه موارد الاستثمار التي كانت موارد خارجية وهي عبارة عن ريع سياسي، لأن المصادر الداخلية كانت تسبب تغيرات ذات طابع اجتماعي مثل التأميم والإصلاح الزراعي، لذلك جاءت مرحلة طويلة نسبياً اعتمد فيها الاقتصاد السوري على التمويل الخارجي، وحين انقطع هذا التمويل دخل الاقتصاد في أزمة مما دفع للبحث عن توافقات مع رأس المال المحلي والسوري المهاجر.
- قانون الاستثمار رقم 10 عمل دفعة لا شك في ذلك، ولكن هناك رأس مال تراكم لدى ناهبي الاقتصاد السوري من البرجوازية البيروقراطية، ونشأت لديهم حاجة لتبييضه واستثماره، لذا كانت الحاجة لهذا القانون وما تلاه من قوانين.
- أحد سمات الاقتصاد السوري هي الاتجاه شبه الأحادي للتجارة الخارجية، فسوريا لديها 70% تبادل مع أوروبا الغربية، مع أن حجم أوروبا في الاقتصاد العالمي هو 27%، لماذا إذاً نتبادل معهم 70؟% هذا بسبب العمولات الضرورية الجارية من خلال ارتباط وكلاء الشركات الأجنبية الموجودين في سوريا مع وكلاء متنفذين في جهاز الدولة وهم فتحوا خط التجارة الوحيد هذا، خلال فترة طويلة من الزمن، وهذا الاتجاه لن يتغير بسهولة، وهو اتجاه يخدم فئة محددة ولا يخدم الاقتصاد الوطني.
- محاولة التعاون مع رأس المال السوري المستثمر فشلت بعد السبعينات، أي أنها لم تعتمد، لأن البرجوازية السورية التي تضررت في الستينات وجرى الاتصال بها كي تعود، لم يكن لديها الثقة، فاشترطت أن تشارك في السلطة حتى تشارك بالاقتصاد وتؤمن الحماية لنفسها، لأن رأس المال لا يحميه إلا السلطة. وبالتالي من يريد أن يشارك الرأس المال السوري في الاقتصاد، يجب أن يتفق معه على كثير من القضايا من ضمنها حصته في السلطة.
- ينبغي الانتباه إلى أن رؤوس الأموال لا تتحرك كما تشاء في هذا العالم، لأن هناك رأس مال سوري مهاجر وهو ليس سيد قراره، فمليارات الدولارات السورية الموجودة في البنوك السويسرية والأميركية أصبحت جزءاً من رأس المال العالمي فليس تحريكها بيد رجال الأعمال السوريين بل هو قرار سياسي خارجي، أي هناك علاقة دولية في الأمر.

- الخطة الخمسية الرابعة وتحديداً معمل الورق في دير الزور هو أسوأ مشروع تم وضعه فيها، وجزء كبير من هذه الخطة وضع استناداً للعمولات وليس للحاجات، هناك أمر له علاقة مباشرة بنمو البرجوازية البيروقراطية في سوريا، اندفاعتها بدأت من هنا، وكانت تتدخل في المشاريع الاقتصادية بهذه الطريقة.
- سابقاً كانت التنمية ضرورية لرفع المستوى المعيشي للناس، اليوم رفع المستوى المعيشي للناس ضروري للتنمية، وفي الحالتين في وجود قوى الفساد لن يتحسن الوضع المعيشي ولن تحصل تنمية، هذه القوى أشبه بقنبلة نووية في البلد، دون اجتثاثها ليس من الممكن فعل شيء، لأنها هوة كل ما يرمى فيها يضيع.
- هناك مشكلة في إحصائيات النمو الاقتصادي السوري المذكورة سابقاً، الأولى أنه وقتها كان هناك نقص 14 في المئة في الناتج الزراعي السوري بسبب الجفاف، وينبغي التنبيه إلى طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي طريقة فيها تكرار لذا يصل الخطأ إلى نسبة 10 في المئة، فالناتج مضخم بسبب طريقة الحساب.
- منذ ثلاثة آلاف عام كان هناك فائض في الإنتاج فظهر التبادل، وهذا استدعى ظهور النقد، بعده ظهرت الملكية، وما استدعى حماية الاثنين هو الدولة، ومنذ حينها وحتى الآن، تتبدل الدولة وتتغير ولكن لم تكن أبداً دولة عدالة اجتماعية كما أريد لها إلا خلال شذرات تاريخية بسيطة، ومن حينها تحالفت الدولة مع الأغنياء وحمت مصالحهم. الثورات حدت من غطرسة الدولة وهذا ما سبب تغير في شكلها، كل الاقتصاديات الموجودة اليوم رأسمالية، الاشتراكية جاءت لفترة قصيرة من الزمن، تناقضت مع الطبيعة البشرية، ثم حلت نفسها ورحلت.
- كانت تسعى الاشتراكية للعدالة الاجتماعية، لذا أراد لينين الاشتراكية الديمقراطية، وهو لديه قول مأثور: "يستمر وجود أي تشكيلة اجتماعية من خلال التمويل"، أي أن من هو غير قادر على التمويل لن يستمر، لذا فالإقطاعية مولت الدولة، والبرجوازية كذلك، بينما لم تستطع الشيوعية ذلك، وخرجت من التاريخ. اليوم البرجوازية هي من يمول الدولة لذا فالاقتصاد رأسمالي، وضمن هذا الاقتصاد قد يحدث تحوير لدور الدولة يشكل عدالة اجتماعية نسبية وهي ليست من صنع الدولة الرأسمالية، وإنما من صنع الرأسماليين أنفسهم حين دفعوا العمال للتظاهر للمطالبة بزيادة الأجور وبالتالي ازدياد قدرتهم الشرائية التي تحقق استمرار البرجوازية، هذا التطور هو ما نسميه اقتصاد السوق الاجتماعي، الذي نجح نجاحاً باهراً في أوروبا ومن ثم تبنته الدول الأوروبية، بينما أميركا تارة تطبق هذه النظرية وتارة تعود إلى الرأسمالية المتوحشة لأن المجتمع الأميركي مجتمع هجين، والخلاصة ان الاقتصاد العالمي اقتصاد رأسمالي، وضمن هذا النظام العام لدى الأنظمة في الدول هوامش صغيرة تتحرك خلالها.

- اقتصاد السوق الاجتماعي يقوم على عدة بنود أساسية، أولاً تنمية وتطوير المهارات الفردية ليستطيع الفرد المنتج إنتاج سلع بكفاءة عالية، ومحاربة الاحتكار بكافة أشكاله وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تكون أقل وحشية وأقل تجميعاً للأرباح، ودور الدولة من دعم وتأمين شبكات حماية لتحقيق العدالة الاجتماعية، رابعاً الإنتاجية. ويعتبر هذا الاقتصاد وسطياً بين الاشتراكية وبين الرأسمالية.
- في عام 2002 بدأت تظهر أصوات مطالبة بالتطوير ومنتديات اجتماعية فكان إلغاء المادة الثامنة ومن ثم شعار اقتصاد السوق الاجتماعي عام 2005 وهو شعار أريد به باطل، لأن الذين نظروا للتجربة الجديدة وهي تجربة الإمارات نقلوها إلينا بكل تفاصيلها على اعتبارها أنجح تجربة عالمية، وسوريا لديها موقع أفضل كمركز تجارة عالمي وعلينا نحن القيام بهذا الدور فبدأ الانفتاح نحو الاقتصاد العالمي وأصبح هناك قوى تتناحر على الساحة نحو هذا التوجه، منها البرجوازية الطفيلية والفاسدين، بينما موظفي الدولة وحزب البعث والأحزاب الشيوعية وقفوا ضد هذا التوجه والدولة لم تستطع اتخاذ قرار بل مشت مع البرجوازية الجديدة وفي نفس الوقت أوعزت للقوى الأخرى بأنها ستمنح تعويضات وإعانات، هذا الصراع لا يمكن أن يستمر طويلاً لذا انفجرت الأزمة.
- يفترض بالدولة أن تتبنى توجه وتجد القواسم المشتركة دون أن تمنح الفاسدين ما يحتاجونه من أسواق ومن انفتاح ووكالات وشركات قابضة، كانت القوى الأساسية والفاعلة في المجتمع ترفض هذا التوجه ومع ذلك فقد تبنته الدولة، وحين حصلت الأزمة ظهر الفاسدين وبدأوا بتأمين الموارد واستنزفوا كل احتياطي الدولة وتلاعبوا بها.
- ما هو التوجه الذي يناسب طبيعة الشعب السوري وعقليته وتراثه، الصينيون اليوم يعيدون إحياء طريق الحرير دون إعطاء دور لسوريا لأننا خرجنا من إطار التاريخ بمجتمعنا، الشعب السوري ذكي وسريع التعلم لذا فهو أنسب شعب لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي من حيث الإنتاجية ومن حيث الكفاءة من حيث تدخل الدولة والشركات، حيث ليس لدينا شركات احتكارية كبيرة. يناسبنا اقتصاد السوق الاجتماعي ولكن كي يستمر يحتاج إلى قوى سياسية وحوامل، نظام الحزب الواحد بهيمنته وسيطرته لا يخدم اقتصاد السوق الاجتماعي، لذا نحتاج قوى داعمة.
- الاقتصاد هو البنية التحتية والسياسة هي البنية الفوقية في النظرية الماركسية, فالذي يملك هو الذي يصنع علاقات القوة، في سوريا القطع العسكري الذي حصل عام 63 غير ترتيب القوى فلو نظرنا إلى خريطة القوى الاقتصادية في الخمسينات وفترة الاستقلال كان يجب ان نتخيل لو أنها فعلاً الطبقات المالكة هي من حكمت كنا سنخرج بخريطة مختلفة تماماً، لكن القطع العسكري غير ذلك، كانت الصورة تتركب بالعكس، كان هناك إدارة سياسية للمشهد ومحاولة

تركيب طبقات اقتصادية عليها، لذا في السبعينات اعتمد على المساعدات وفي الثمانينات حاول التواصل مع القطاع الخاص، ما اختلف عام 2000 هو أن النظام السياسي بدأ يحاول البحث عن حوامل اجتماعية، والسؤال اليوم هو أن كم هذا البحث عن الحوامل هو ما سيحقق الاستقرار، ربط العملية السياسية بالاقتصادية وإعادة تركيبها بطريقة صحيحة، لذا فالحديث عن مجتمع مدني اليوم أو مجتمع يحمل التغيير الاقتصادي ليس ترفاً.

- الاقتصاد اليوم هو اقتصاد ذاتي لا يوجد استيراد ولا تصدير ولدينا مشاكل كبرى مثل محاربة الفساد، هناك كتلة ضخمة موجودة في البنوك لم يتم استثمارها حتى الآن، وإذا كان الاستثمار أقل من الادخار فهذا يؤدي إلى خفض الناتج القومي، نعتمد على المشاريع لصغيرة والمتناهية الصغر لأن الزراعة غير موجودة بسبب الحرب، ونتيجة تفاوت العملة وعدم ثبات الليرة أثر على الحركة التجارية وسبب جمود في السوق فهذه أسوأ فترة اقتصادية نمر بها، وبالنسبة للادخار، لماذا لم نستثمر حتى الآن الكتلة النقدية الموجودة لدينا؟ المشاريع الصغيرة مدخل مهم جداً يمكننا الاعتماد عليه في الفترة القادمة.
- الهوية الاقتصادية جزء من هوية أكبر هي هوية الأمة ونحن ليس لدينا هوية، ما زلنا نعاني من الصراع في الانتماءات بين الانتماء الأممي والانتماء القومي العربي والقومي السوري وبين الانتماء للأمة الإسلامية أو غيرها، لذا من الطبيعي أن لا يكون لدينا هوية اقتصادية وهو حالنا منذ الاستقلال، الدولة حالياً تقوم على ثلاثة أعمدة هي تحالف السلطة والتجار ورجال الدين، وحالياً يعاد بناء هذا التحالف كي تعود الدولة السورية، الفساد نتيجة وليس سبب، نتيجة لآليات وممارسات اقتصادية قمنا بها، وهذا الفساد أنتج آليات اقتصادية وسياسية معينة تزيد الفساد وهكذا، الإجراءات الي تستطيع التغيير بشكل إيجابي غير شعبوية، أي ان الناس لا تحبها في البداية، يجب إلغاء كافة أنواع الدعم وحصر دور الدولة في التعليم والدفاع وما إلى ذلك وألا تتدخل في السوق والحياة الاقتصادية، لدينا حجم بطالة مقنعة هائل في المنشآت التابعة للدولة، فالدولة لا تصلح للخدمات ولا يمكنها تقديم عمل اقتصادي جيد، سياسة الدعم أرهقت الدولة والخزينة، الدعم بالشكل الموجود لدينا يجعل المواطنين رعايا، فكرة المواطن لدينا غير موجودة، الدولة تضع الرؤى الاستراتيجية والقطاع الخاص يجب أن يسير وفقها، هذه فرصة ذهبية لإلغاء الدعم وإن لم نستثمرها سوف نفقدها.
- لم نستفد يوماً من توصيف المراحل السابقة لأنه توصيف خالي من الاقتراحات الجادة الغنية والمطعمة بالحلول، يجب أن نجد حلاً موضوعياً وقابلاً للتحقيق، لكن الاقتصاد في أساسه اجتماعي ومن المستحيل تحديد هوية للاقتصاد دون

وضعها في إطار اجتماعي، وأهم عامل في عوامل نجاح الاقتصاد هو الإدارة والإدارة اليوم هي الحكومة، كل الحكومات التي كانت في كل الفترات المتعاقبة لم تكن تمتلك الكفاءة العلمية الاقتصادية، ولا الكفاءة في الإدارة، يجب تحقيق ريع اجتماعي للمجتمع حتى نتوصل إلى هوية اقتصادية تناسبنا. أسلوب الإنتاج الاقتصادي المقترح هو إما اشتراكي او باتجاه النموذج الرأسمالي لأن كثيراً من الناس أصبحت ترى أن هذا النموذج قادر على خلق تنمية وعدالة اجتماعية أكثر من النموذج الاشتراكي.

- هناك مفردات اجتماعية لا يمكن تقبلها مثل الفساد والرشاوي وغسيل الأموال، وإذا كانت الدولة ناضجة وتستطيع الدفاع عن نضجها وكفاءتها وقدرتها على الإدارة الاقتصادية فهي سوف تحارب هذه المفردات، لكننا لم نصل إلى هذا المستوى من النضج على مستوى الحكومة، لذا يجب اختيار نموذج يمكّننا من الاستفادة من هذه المفردات.
- هناك عقبات كثيرة تقف أمامنا فيما يتعلق مثلاً بالادخار او حرية رؤوس الأموال أو العمالة، وهناك قضايا يجب إعادة تشكيلها من الأول، لذا فالنموذج المناسب لسوريا خلال الفترة القادمة هو اقتصاد السوق الحر لأنه يستطيع مراكمة ثروة وخلق قدرة وقواطر اقتصادية تقود التنمية كما يخلق فرص ذهبية أمام قدوم رساميل من الخارج، ويمكننا اعتماد هذا النموذج على اعتبار أننا نستفيد من العامل البشري الخلاق والفعال، وبعد فترة يمكن الذهاب باتجاه عدالة اجتماعية أو مرحلة اقتصاد سوق اجتماعي يخلق العدالة وإمكانية الإنفاق على شبكة الضمان الاجتماعية، هناك دول أوروبية كثيرة استطاعت التغلب على رأسماليتها من خلال شبكات الضمان الاجتماعي، المطلب هو أن يتحقق للفرد اجتماعياً ضمان وأمان ودخل قادر أن يؤمن متطلبات العيش الكريم، ولأجل هذا يجب البحث في مفردات الاقتصاد، وما يمكن استثماره، نحن دولة زراعية وبالتالي علينا البحث في المسألة الزراعية أكثر من غيرها، يجب أن نبحث عن فرصة لإعادة إحياء الزراعة لأنها أساس الإنتاج.
- في الأزمة استطاعت الناس بناء نموذج لتحافظ على مؤسساتها وتنقل معاملها إلى ورشات صغيرة بعد تدمير المعامل، وأبدعت بأساليب تثبيت الخبرات، بينما فشلت الحكومة في الدعم ولم يكن لديها رؤية واضحة، وللدخول باقتصاد حر يجب دراسة أساليب التمويل الممكنة، الفساد الجديدة أكثر طفيلية من سابقه، منظومات الأمم المتحدة تقدم منح وجزء منها يذهب هدراً. يمكن إنشاء شركات مساهمة بين المدن حتى تعمر مناطق، هذه وسيلة مأمونة وصحيحة ولكن يجب أن ننتبه إلى وجود رأس مال يترصد للدخول لدعم عائلات معينة وصناعات معينة كما كان الخليج يدعم فئات محددة لأغراض سياسية.

- قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مجدي جداً لأننا مهنياً لا يمكن الانطلاق إلا منه، خاصة أننا في البداية بحاجة إلى إنتاج محلي، ويوجد سوق للمنتجات السورية خاصة السوق القريب، والأدوية يمكنها استعادة قدراتها بسرعة كما أن النسيج لديه فرصة طالما أن الصين عادت لتكون الدولة الأولى في العالم ويمكن أن تستند إلينا فنكون عقدة نقل وهذا معول عليه كثيراً، أن نتحول لمرفأ كامل فنصبح من أكثر الدول تطوراً ونمتلك عقول يمكنها تطوير بنى أخرى، لكن هناك تنازع سياسي على شكل التنمية القادم.
- الأمر الأهم هو ألا نعيد التنمية على ذات أسس التنظيم السكاني المديني وأن ننظر لشكل التجمعات السكنية وأحزمة الفقر التي كانت تسبب مشكلة وتزيد التخلف الاجتماعي والانحدار، نحن في مرحلة حرجة حول من أين نبدأ، لذا إن لم ترع هذا الشكل من التنمية مؤسسات واعية ووطنية ومتوازنة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً فمن المؤكد ان هناك جهات ستكون مسيطرة، وسوف توجهنا نحو رأسمال خارجي قد يسيطر على الدولة بشكل كلي، يجب أن نمتلك الثوابت الوطنية وتوازن الاستثمار الخارجي في سوريا وهذا يمكن عن طريق الأصدقاء، وتوازن التكنولوجيا المستقبلية، وسوريا بأجور منخفضة لديها الفرصة بأن تكون مصدر قوي وتستعيد موقعها لكن هناك نقص في اليد العاملة الشابة والمدربة ويجب ان تعتمد على كتل نسائية وإعادة تأهيلها ومشاركتها في التنمية فنصنع نموذج تنموي يشبه ألمانيا.
- قاطرة النمو الحقيقية هي الصناعة، لأنها تأخذ من الزراعة مواد أولية وتمنحها منتجات وتمنح للتجارة أيضاً لأجل التسويق، لا يوجد دول قامت تجربتها على الزراعة أو على السياحة مثلاً، الصناعة تغير عقل المجتمع كله بما في ذلك العمال والتجار وغيرهم، والتمويل لم يكن يوماً مشكلة لأنه يمكن طبع العملة ومنحها للصناعة مثل التجربة التركية، لدينا في سوريا ودائع قيمتها 3 تريليون ليرة سورية لكن الدولة لا تقوم بإقراض هذه المبالغ للصناعيين، لأن البرجوازية الطفيلية الموجودة تمنع الدولة من الإقراض، فلا تستطيع الحكومة اتخاذ هذا القرار، لأنه في حال تم هذا الإقراض سينمو صناعيون جدد يقومون بإزاحة الطفيليين الذين يريدون الإبقاء على الاستيراد فقط.
- الرقم المعياري لدينا هو ما تحت 50 مليون ليرة سورية يمكنها تحريك 60 في المئة على الأقل من الصناعة الموجودة لدينا، المشكلة إذاً ليست في التمويل، لو أردنا الإقلاع من جديد دون أي مساعدات يمكننا ذلك ولدينا آلاف الفرص لكن يجب تحديد الهدف وإلى أين سيتم توجيه الدعم.
- كشفت الأزمة لنا أن التوزع الصناعي كان خاطئاً، كان لدينا قطاعات لم نستطع دخولها بشكل صحيح من خلال الصناعة، مثال ذلك الحمضيات في الساحل، تم تقديم مقترحات للدولة بخصوصها ورفضتها.

- في الساحل يوجد أراضي بواجهات بحرية قيمتها عالية جداً ويوضع عليها بيوت بلاستيكية بدلاً من أن يتم استثمارها.
- العراق اليوم تشكل سوق أساسي لشراء البضائع السورية، لدينا مشكلة من يسيطر على المنفذ الحدودي، لدينا تصدير لكننا بحاجة دعم للصناعة كي ترتفع جودة المنتجات، هناك تصدير للمواد الغذائية إلى ألمانيا من كونسروة ولوز وزيت وغيرها، لكن هناك كتلة فساد لا تريد أن يتم تصدير هذه المواد، يجب ان تشكل المصارف مع بعضها شركات مساهمة لإعادة الإعمار، لأن لديها الموارد الكافية والمحافظ المالية، إذا تم إعطاء البنوك بعض الحرية وتخفيف الشروط، نحن بحاجة لفريق اقتصادي ولإدارة اقتصادية تعتمدها الدولة وفتح المجال أمام الناس لتدوير عجلة الاقتصاد.
- لا يوجد في العالم دولة متقدمة وزراعية، كل الدول المتقدمة زراعياً هي دول صناعية بغض النظر عن طبيعة التصنيع، مهاتير محمد من عمالقة من صنعوا الانتقال في البنى الاجتماعية بسبب الفلسفة الاقتصادية التي اتبعها بكونه نقل الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زراعي إلى صناعي وبالتالي وضع طوق حماية للمجتمع حتى من التناقضات الموجودة في البنى المجتمعية بين ماليزيين وصينيين ومسلمين وغير مسلمين، اقتصاد السوق الاجتماعي كإطار نظري هو إطار هام جداً ويمكن الحديث فيه وهو قد يحقق عدالة اجتماعية لكن طبيعة الدول التي سارت بهذا المسار وتحقق نتائج هي دول مستعمرة كبرى لديها كم هائل من المستعمرات وتراكم رأس مالي هائل، لم تأت من فراغ مثل سوريا أو لبنان، وهي أصلا امبراطوريات، إذاً فهذه المسألة تستحق الدراسة لكن مع بعض الإشارات التي علينا الانتباه لها.
- نحن اليوم ليس لدينا شكل واحد يمكن ان يعتمد لكل سوريا لأن لدينا بيئات اجتماعية مختلفة إلى حد ما، هذه الحالة فيها الكثير من السلبيات ولكن أيضاً فيها كم هائل من الإيجابيات، لدينا ليس 5 أقاليم، وإنما 57 إقليم، طبيعتها متكاملة فيما بينها، مثلاً منطقة الغاب إقليم شبه متكامل، منطقة القلمون أيضاً إقليم متكامل وهو إقليم جذاب لرأس المال بمشاركة مجتمعية ومشاركة الدولة في البنى التحتية، ويمكن أن تعطي لدراسات لأفضل نموذج لأشكال الفرص الاستثمارية وتمنح تعليم متناسب مع هذه الفرص الاستثمارية لتوطين التعليم وهذا ينسحب على إقليم القلمون والزبداني ومنطقة حوض الخابور وحوض الفرات التي تحوي أربع أقاليم قريبة من المركز، نريد دولة مركزية قوية وحقيقية، ولكن لا مركزية اقتصادية حقيقية ولديها التنمية والتعليم وما إلى ذلك لصنع أقاليم تنموية مع الأخذ بعين الاعتبار العامل السلبي وهو البنى القبلية وطبيعة الانتماء القبلي، هذا سيتحول إلى فرصة إيجابية بأن يصبح رأس المال شريك في

المجتمع والتعليم وفي شركة مساهمة حقيقية غير قابضة، وهكذا عند إعادة إعمار سوريا يصبح لدينا بدلاً من رافعة اقتصادية يكون لدينا 57 رافعة وهذا ليس رقم عشوائي وإنما تمت ملامسته تقريباً من خلال دراسات، وهذا لا يشكل هوية الاقتصاد السورية فقط تتشكل أكثر من هوية اقتصادية ولكن بشكل تنمية واحد متكامل فيما بينه، يصب في المركز دون أن يأخذ من الإقليم.

- قد تتوفر عناصر نجاح تنموية لا يجب ضبطها في إطار سواء اشتراكي أو غيره، فهي يخلق طوق العدالة لنفسها من خلال علاقة تشاركية، اللامركزية الاقتصادية ضمن إطار تنموي معين تصل وحدها إلى العدالة الاجتماعية.
- يمكن قيام أقاليم تنموية بإدارة واحدة حسب أسلوب الإنتاج الذي سيسود في هذه المنطقة، إذا افترضنا أنها شركات مساهمة فهي اقتصاد حر وحرية رساميل، والإدارة السياسية سوف تتبع سياسة ضريبية معينة فإذا تصرفت بعقلية اشتراكية فسوف تحد من نمو هذه الشركات.
- فكرة الأقاليم التنموية هي فكرة قد تحدث تحويل لحالة سلبية في المجتمع وتخلق حالة استثمار محلي وتنمية محلية اقتصادياً وحالة تماسك مجتمعي في المنطقة ضن الإطار الوطني، نريد سلطة مركزية قوية ناجحة في الإدارة قادرة على ضبط هذا النموذج، وكل إقليم تنموي قد يكون له نموذج تنموي مختلف عن غيره، تدير التنمية فيه السلطة المحلية بالتشارك مع المجتمع المحلي. في هذه الحالة تنقل كل المنظومة القيمية التي ما قبل الدولة وهي هويات متناقضة ومتصارعة إلى حالة هويات متكاملة لأنه في كل بيئة من هذه البيئات تنوع كبير وهي مغ بعضها متكاملة وتصبح العلاقات النفعية هي علاقات تخلق روابط.
- فكرة الدعم هي اعتراف من الدولة بأن الأجور والدخول غير كافية، وحتى الآن ليست الأجور كافية، يجب إلغاء الدعم وليس كإجراء وحيد وإنما أيضاً الدعم الذي يقدم لقوى الفساد عن طريق تخفيض الأجور، أي لا يمكن القيام بهذا الإجراء إلا عندما يصبح الحد الأدنى للأجور مطابقاً للحد الأدنى للمعيشة
- استمرار الدعم لفترة طويلة هي حوالي 50 سنة حول الدعم إلى أحد أدوات الفساد، ودون مكافحة الفساد لا يمكن حدوث تغيير لا اقتصادي ولا سياسي ولا اجتماعي، لأن الفساد الآن وصل إلى حدوده القصوى أمام كل الطبقات، والقضاء عليه قرار سياسي وليس اقتصادي.
- هناك طريقة وحيدة لنجاح الشركات المتوسطة، هي إن عملت هذه الشركات في مجال له طابع احتكاري، الاحتكار بمعنى العمل في منتجات تملكها سوريا حصرياً.

- اليوم يوجد في العالم تقسيم دولي جديد وبالتالي امامنا فرصة للخروج من الوضع القديم إلى وضع جديد وهذا متعلق بالخيارات الكبرى، لأن المؤشرات تقول أن التقسيم جديد مختلف وبظروف جديدة، كما أن النظام السائد الذي بدأ في السبعينات ينهار، وهذا يمسنا ويمس خياراتنا الاقتصادية، فالأمر بحاجة لتروٍ لأننا على مفترق طرق ونحتاج التفكير الجدي وكل الجهود كي يكون النموذج السوري نموذج جديد كلياً لا يشبه أحداً وهو مجموع الأفكار بعد العمل عليها لاستخلاص ما يناسبنا.

حركة البناء الوطني